Abhat Journal, Volume. 18, Issue. 1, March 2026

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

Doi : https://doi.org/10.37375/abhat.v18i1.3945

مخرجات التعليم السياحي ومتطلبات سوق العمل
(دراسة تحليلية تطبيقية على قسم الدراسات السياحية بكلية السياحة والآثار– سوسة)

أ. فاطمة إبراهيم الشاعث الكاسح
قسم الدراسات السياحية/ كلية السياحة والآثار– سوسة/جامعة عمر المختار– ليبيا
Fatima.ibrahim@omu.edu.ly

الملخص:

تتناول الدراسة مخرجات التعليم السياحي ومتطلبات سوق العمل وذلك من وجهة نظر الخريجين وأعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات السياحية بكلية السياحة والآثار سوسة، وتتمحور الإشكالية الرئيسة حول مدى توافق مخرجات التعليم السياحي مع متطلبات سوق العمل المتجددة وتهدف الدراسة لمعرفة واقع التعليم السياحي في البلاد عامة وفي كلية السياحة والآثار تحديدًا ومحاولة إبراز دور البرامج التطبيقية لتقليص الفجوة بين المخرجات والمتطلبات، وتنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها في تطوير المخرجات العلمية ودعم صانعي القرار في المجال الأكاديمي والسياحي لتطوير برامج التدريب، وكذلك لأهمية مدينة سوسة سياحيًا، وتضمنت الدراسة إطارًا نظريًا ومنهجيه اتبعت فيها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ندرة البرامج التدريبية، وقلة الإمكانيات، وتقييم مستوى المخرجات بالمتوسط، وتوظيف الخريجين خارج تخصصاتهم بنسبة 67%، ونقص في المهارات وخاصة اللغات. وختامًا بمقترحات وتوصيات للخريجين أبرزها ضرورة التطور في مجال التدريب وتوظيفهم في مجال دراستهم ومقترحات للهيئة التدريسية والباحثة أهمها: زيادة الجوانب التطبيقية في العملية التعليمية وتطوير مهارات الخريجين وغيرها.

الكلمات المفتاحية:

مخرجات التعليم السياحي، سوق العمل، الخريجون والهيئة التدريسية، كلية السياحة والآثار، مدينة سوس.

معلومات النشر:
تاريخ الاستلام: 2025/11/01
تاريخ القبـــول: 2026/02/25
تاريخ النشـــر: 2026/03/01

The Outputs of Tourism Education and Requirements in Labor Market: An Analytical Study in the Department of Tourism Studies at the Faculty of Tourism and Archaeology – Sousse

Fatimah Abraheem Alshaeth
Department of Tourism Studies, Faculty of Tourism and Archaeology – Susa
Omar Al-Mukhtar University- Libya
Fatima.ibrahim@omu.edu.ly

Abstract:

This study examines the outcomes of tourism education and the requirements of the labor market from the perspectives of graduates and faculty members in the Department of Tourism Studies at the Faculty of Tourism and Archaeology in Sousse. The study aims to identify the current state of tourism education in the country in general and at the Faculty of Tourism and Archaeology in particular, as well as to highlight the role of existing educational programs in narrowing the gap between educational outcomes and labor market requirements. The significance of the study lies in the fact that developing academic outputs and supporting decision-makers in the academic and tourism sectors in improving training programs, in addition to the tourism importance of the city of Sousse. The study includes both a theoretical and a methodological framework and adopts the descriptive–analytical approach as well as the historical method. The findings revealed that a scarcity of training programs, limited available resources, an overall moderate level of educational outcomes, the employment of 67% of graduates outside their field of specialization, and a noticeable deficiency in skills, particularly language skills. The study concludes with some recommendations for the need for graduates to enhance their training and to be employed in fields related to their specialization, as well as recommendations for faculty members and researchers, mainly increasing the applied aspects of the educational process and developing graduates' skills, among others.

Keywords:

Outcomes of tourism education, labor market, graduates and faculty, Faculty of Tourism and Archaeology, Sousse.

Information:
Received: 01/11/2025
Accepted: 25/02/2026
Published: 01/03/2026

©Abhat Journal, Sirte University 2026

المبحث الأول: الإطار النظري.

المقدمة: تمثّل السياحة إحدى أهم القطاعات الاقتصادية والتي تساهم بشكل فعّال في تحسين الوضع الاقتصادي لكثير من الدول باعتبارها مصدرًا جيدًا للدخل القومي، كما أنّ الاهتمام بصناعة السياحة لا يقتصر فقط على صيانة وصون الممتلكات الثقافية، والسياحية، والأثرية، والدعاية والترويج لها فحسب، وإنّما يشمل ذلك الاهتمام أيضًا بالعناصر والكوادر البشرية العاملة في هذا القطاع، وعلى اعتبار أنّ السياحة من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى كثافة في أعداد العمالة، وفي ظل التنافس الدولي على إعداد الكوادر المدربة في هذا المجال، ولها القدرة على دخول سوق العمل، والإيفاء بمتطلباته المتطورة كان لزامًا أنْ نهتم بإعداد كوادر ومخرجات علمية ذات كفاءة ولا تتسبب في إعاقة عمل المؤسسات السياحية؛ لقلة المهارات والمعارف، وهنا يأتي دور مؤسسات التعليم العالي السياحي.

كما أنّ جل دول العالم وكذلك دول الجوار تهتم بإقامة البرامج التدريبية داخل الصروح العلمية وخارجها، ولا تكتفي بالدراسات النظرية فقط، ونقول في هذا الصدد بأنّه ربما مساعي الاهتمام بمؤسسات التعليم العالي ومخرجاتها لسوف تدفع بعجلة التنمية بشكل أفضل في بلادنا، ولخوض غمار التنافس الدولي على استقطاب السواح والنهوض بهذا القطاع (السياحة)، ويمكن بذلك الحد من نسبة بطالة الخرجين، وإذا ما تعمقنا في الدراسات الخاصة بموضوع (المخرجات والمتطلبات) فإنّنا نلاحظ أنّ جل الدراسات بهذا الخصوص تقول بوجود (فجوة) بين المخرجات والمتطلبات، وهذه الفجوة ليست حكرًا على التعليم السياحي فقط، وفي الوقت نفسه ليست حكرًا على بلادنا أي مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، وإنّما هي ظاهرة في أغلب الدول سواء العربية أو الإقليمية. ولا نعمم هنا ولكن نقول إنّ أغلب ما كتب في الأدب النظري بهذا الخصوص يقول بوجود فجوة أو قلة في التوافق، وحيث إنّ مسألة تمكن الخريج من الإيفاء بمتطلبات سوق العمل تناط في كثير من الاحيان إلى مؤسسات التعليم أو الجامعات على وجه الخصوص، ولتؤدي المؤسسات العلمية دورها لا بد من تظافر عدة أمور منها: الإمكانيات، والتحديثات المستمرة على العملية التدريسية بشكل يتلاءم مع التجديد الذي يُعدّ السمة الأبرز في القطاع السياحي وأسواقه.

مشكلة الدراسة: تتمثّل في وجود فجوة بين مخرجات التعليم السياحي ومتطلبات سوق العمل السياحي وهذا ينعكس على فرص توظيف الخريجين ومدى كفاءة القطاع السياحي وبالتالي يسعى البحث لطرح التساؤل الرئيس الآتي:

– ما مدى توافق مخرجات التعليم السياحي مع متطلبات سوق العمل؟

أهمية الدراسة: تنبع من أهمية موضوعها حيث إنّ التعليم العالي عامة وتطور منظومته يُعدّ ذا أهمية قصوى في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ولتدني مستوى المهارات لدى الخريجين في أغلب المجالات العلمية، وهنا نركز على التعليم السياحي، ولا يخفى الدور المهم للسياحة في تحقيق التنمية ومن ثم كان لزامًا أنْ نرتقي بالعملية التعليمية، إضافة إلى كون المخرجات في أحوال عديدة كافية من الناحية الكمية وغير كافية من الناحية الكيفية وهذا يُعدّ أمرًا معيقًا لأغلب المؤسسات؛ لذا يتم الاستعانة بالعمالة الأجنبية لا سيما في الوظائف الإدارية والإشرافية، وهنا تحدث بطالة الخريجين، كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية مدينة سوسة جغرافيًا وسياحيًا؛ لكونها من المدن التي لطالما كانت تزود السوق السياحي بالكوادر البشرية في المجال السياحي؛ وذلك لأنّها كانت معنية بالتعليم السياحي منذ عقود طويلة بمختلف معاهدها وكلياتها السياحية والأثرية وكذلك الفندقة والضيافة، ويُعدّ إلقاء الضوء عليها وعلى مجريات التعليم السياحي بها أمرًا في غاية الأهمية، ولدعم صانعي القرار في المجال الأكاديمي والسياحي لتطوير برامج التعليم السياحي بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

كذلك تنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات التي تتناول التعليم السياحي في مدينة سوسة وفي المناطق السياحية عامةً، ودوره في تطوير مهارات العاملين، وما يكتنف العملية التعليمية من صعوبات وتحديات سواء للخريجين أو لأعضاء هيئة التدريس والكليات والجامعات عامة.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

– تحليل واقع التعليم السياحي في البلاد عامة وفي كلية السياحة والآثار خاصة، ومعرفة مستوى المخرجات العلمية.

– توضيح العلاقة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل من حيث التوافق من عدمه وذلك من وجهه نظر الخريجين وأعضاء هيئة التدريس.

– إبراز دور البرامج التدريبية في الارتقاء بالمخرجات، والحث على جعل الدراسات التطبيقية عملية مكملة للدراسة النظرية، وتشخيص أوجه القصور في البرامج التعليمية التي تواجه الكليات السياحية سـواء

من الجامعات أو من الوزارة.

– إبراز دور الكليات السياحية في منطقه الدراسة–سوسة– والتي تُعدّ منارة علمية رائدة إذا ما تلقت الدعم الكافي، وغيرها من الصروح العلمية في باقي البلاد.

– الحد من بطالة الخريجين وإحلالهم محل العمالة الأجنبية إذا ما تمّ تطوير مهاراتهم بشكل يناسب سوق العمل.

– محاولة اقتراح آليات لتطوير التعليم السياحي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، الذي يلائم طبيعة الموضوع، كما تمّ استخدام أسلوب الاستبيان لجمع البيانات؛ حيث تمّ إعداد أنموذجين من استمارة الاستبيان كالآتي:

– استمارة استبيان خاصة بالخريجين شملت (26%) من خريجي القسم منذ افتتاحه إلى وقت إجراء الدراسة.

– استمارة استبيان لأعضاء هيئة التدريس شملت جميع أعضاء هيئة التدريس للعام الجامعي 2023، وعددها (12) استمارة.

إضافة إلى اعتماد الدراسة في جمع البيانات على الجوانب المكتبية من الكتب، والبحوث، والتقارير الرسمية، وبعض المواقع الإلكترونية.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: كلية السياحة والآثار/ سوسة، قسم الدراسات السياحية.

2. الحدود الزمنية: الخريجون من أول دفعة للعام 2013–2014 إلى العام الجامعي 2023، وجميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم في عام 2023.

نبذة عن مدينة سوسة، ودورها في التعليم السياحي: تُعدّ مدينة سوسة من أهم المدن الليبية السياحية؛ وذلك لجملة من الخصائص الطبيعية والبشرية؛ حيث تتمتع المدينة بموقع جغرافي مميز بإطلالتها على البحر المتوسط في الأجزاء الشرقية من البلاد على الطريق الساحلي الرابط بين شحات وبقيه المدن والمناطق في الجبل الأخضر، ويفصلها عن درنة حوالي 70 كم غربًا، وعن البيضاء حوالي 30 كم شرقًا، والبحر المتوسط شمالًا حتى المصطبة الأولى للجبل الأخضر جنوبًا.

وبشكل عام تُعدّ مدينة سوسة من المدن السياحية التي تتمتع بمقومات طبيعية عديدة كالغطاء النباتي، والشواطئ، والجبال، والأشكال الجيومرفولوجية المميزة كالكهوف، والبحيرات الكارستية، وتتكامل هذه الخصائص مع مقوماتها البشرية، كالمقومات التاريخية الأثرية التي تجسد عراقة المدنية وحضارتها الضاربة في عمق التاريخ، إضافةً إلى شواهدها التاريخية لفترات الاستعمار الإيطالي وغيرها، كما تتميز المدينة بوجود المقاهي، والمصائف، والمنتجعات، وعديد المنشآت التي تخدم الحركة السياحية، وإجمالًا نقول إنّ كل الخصائص سابقة الذكر جعلت مدينة سوسة وجهة سياحية للسواح المحلين والأجانب، وهنا يبرز دور مؤسسات التعليم السياحي في تزويد المدينة بالكفاءات المدربة والمؤهلة، ولا يخفى أنّ المدنية منذ زمن طويل وهي معنية بالتعليم السياحي، ولطالما كانت صرحًا علميًا ومنارًا يزود سوق العمل بالكفاءات.

الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات مواضيع التعليم ومخرجاته وربطه باحتياجات سوق العمل، ونلاحظ في أغلب الدراسات هناك ربط للجودة باحتياجات سوق العمل، وفي أحيان أخرى تطرح عملية المواءمة بين (المخرجات والمتطلبات)، وتارة أخرى يُلقى الضوء على عملية حدوث الفجوة بينها من مختلف الهيئات والجهات سواءً الاقتصادية، أو الاجتماعية أو التربوية وذلك لارتباط هذا الموضوع بإحداث تنمية حقيقية في المجالات كافة، وفي جل الدراسات نجد توصية بإدخال البرامج التدريبية للحد من عملية عدم توافق (المخرجات مع المتطلبات).

وكذلك حاز موضوع (المخرجات والمتطلبات) على اهتمام وأولوية كبيرة لدى منظمة التعاون الإسلامي (2015)؛ لأنّه يدخل ضمن استراتيجيات التنمية في عديد الدول النامية حيث أطلق برنامج (سيسرك) عام (2015) بهذا الخصوص، وهذا الاهتمام ينصب جله في جعل مخرجات التعليم السياحي ذات كفاءة وتواكب التطورات في ميادين العمل.

وكان للجنة الإقليمية الـ(48) لمنظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط عدة اجتماعات لبحث هذا الموضوع حيث ورد في مؤتمر (الوعي السياحي وبناء القدرات البشرية– نحو مجتمع سياحي مستدام– مصر، 2022) جانب عدم الاكتفاء بالتعليم الأكاديمي فقط بل يجب أنْ تكون هناك حزمة من البرامج التدريبة لتؤهلهم للتعامل مع السائحين، وضرورة تحقيق استراتيجية التحول الرقمي في مجال التعليم السياحي.

وعربيًا: تصدر هذا الموضوع عديد الأبحاث والدراسات العلمية الحديثة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

– دراسة (مُحَمَّد، 2008)، حول (التعليم السياحي في العراق) لتقف على مدى توفر الإمكانيات لدى الجامعات العراقية في هذا التخصص، والوقوف على السلبيات والإيجابيات لهذا الفرع من

العلوم، وخلُصت الدراسة إلى أنّ التعليم السياحي كان تدريسيًا وليس تدريبيًا؛ لنقص البرامج التدريبية، ووجود قصور واضح في مهارات اللغات الأجنبية، وقلة في الوعي لدى المجتمع، والنظرة السلبية إلى خريجي هذه الأقسام العلمية، وقلة فرص التوظيف.

– دراسة (السلماوي، 2012)، (واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم السياحي وسوق العمل السياحي في العراق)، وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى التطابق بين المخرجات والمتطلبات في سوق العمل العراقي ورصد الفجوة بينهما، وتوصّلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: وجود فجوة بين المخرجات العلمية والمتطلبات في سوق العمل، وأوضحت غياب التنسيق بين المؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وطغيان الجوانب النظرية وغياب برامج التدريب مما أدى إلى نقص في المهارات، وطرحت قضايا عده منها: قلة فرص التدريب، وقدم المناهج التدريسية، واحتكام توظيف الخريجين إلى أمور لا علاقة لها بالجودة، إضافةً إلى قلة مهارات الخرجين.

– دراسة (الزهراء، وحسان، 2017) عن (التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر) بأنّ: " التعليم السياحي كان تدريسيًا وليس تدريبيًا، كما أنّ أعضاء هيئة التدريس من فروع أخرى أغلبها اقتصادية، ولم يمنحوا فرصة للتكوين السياحي والتأهيل لهذا التخصص.

– دراسة (هليل، والجراح، 2019) (درجة مواءمة مخرجات برامج الكليات السياحية في الجامعات الأردنية لحاجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين وأرباب العمل)، وتوصّلت الدراسة إلى أنّ قلة الجوانب التطبيقية، واعتماد الدراسات النظرية فقط، وقلة الفرص المتاحة للتدريب هي ما يُحدث عدم المواءمة وقلة نواحي التثقيف التي تجنب المجتمع التصادم مع السائحين.

– دراسة (الرحيمي، 2021) (تطوير المخرجات التعليمية لبرنامج السياحة والآثار التاريخية في التعليم العالي تلبية للوظائف والمتجددة في ضوء رؤية 2030)، وتناولت الدراسة كيفية إيجاد عناصر ذات كفاءة في المشاريع السياحية، وكيفية تجاوز القصور في التعليم السياحي، وإسناد الوظائف في القطاع لذوي الاختصاص كالإرشاد وغيرها، وتوصي الدراسة بتطوير المهارات اللغوية للمخرجات العلمية، وأوضحت قلة أعداد المعاهد والكليات السياحية.

– دراسة (عبد اللطيف، 2022) (دور إدارة الجودة في رفع كفاءة الخريجين وملائمتهم لسوق العمل بمؤسسات التعليم السياحي العالي: دراسة حالة على معهد القاهرة للسياحة والفنادق)، والتي تبيّن جودة المناهج وتطورها بشكل مستمر، إلّا أنّها لم تستطيع مواكبة مستجدات وتطورات سوق العمل؛ لذا أوصت بضرورة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية للرفع من كفاءة الطلبة الخريجين.

ومحليًا: تصدر هذا الموضوع عديد المنصات العلمية، والأبحاث الاقتصادية، والسياحية، وحيث إنّ أي خلل في التوازن بين المخرجات والمتطلبات لن يحقق أهداف التنمية؛ حيث كان لوزارة السياحة الليبية 2013 جهود حول مدى مواءمة مخرجات التعليم السياحي لمتطلبات سوق العمل بقطاع السياحة والضيافة؛ وذلك لتشخيصه واقع الكوادر البشرية العاملة، وإيجاد صيغ لتعريف بالمعايير المهنية، وإنشاء قاعدة البيانات السياحية والحث على التواصل بين الخريجين والمؤسسات العلمية والقطاع الخاص، وإيجاد صيغ لتمويل المشاريع السياحية، ومذكرات توأمة مع بعض الجامعات وتطبيق التجارب الناجحة لبعض الدول في هذا الإطار، وتناولت دراسات عدة محلية وضع التعليم عامةً ومتطلبات سوق العمل منها:

– دراسة (الشبة، وحدود، 2015) (أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا)، وأكدت على وجود الفجوة بينهما–المخرجات والمتطلبات– وإمكانية التوافق لا تتحقق إلّا بتطوير منظومة التعليم ومرونتها لتكون قابله للتطور، وأوصت بعدم الاعتماد على الطريقة النظرية فقط في التدريس.

– دراسة (تنتوش، وآخرون، 2018) (الشباب وسوق العمل الليبي) ناقشت عدة قضايا منها المهارات المطلوبة للحصول على وظيفة، ومشاكل البطالة، ونواحي القصور في التعليم في البلاد، وحلول لتقليص الفجوة بين المخرجات والمتطلبات.

– مقالة (الأزرق، 2018) حول واقع التعليم السياحي (دراسة على قسم الدراسات السياحية، كلية الآداب، جامعة طرابلس)، لتوضح مدى ضرورة الارتقاء بالعناصر البشرية في السياحة، وأنّ عملية زيادة الوعي بأهمية السياحة مهمة ملقاة على عاتق المؤسسات العلمية، وأنّ تخلف طرق التعليم جعل صناعة السياحة دون المستوى في البلاد.

– دراسة (امعيزيق، وجيد الله، 2019) (جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا)، وأوضحت الدراسة الوسائل المتقدمة لقياس الجودة، وأوضحت أيضًا زيادة نسبة البطالة لخريجي الجامعات وحدوث الفجوة بين المخرجات والمتصلبات.

– دراسة (الشريف، 2021) (الفجوة المعرفية بين مخرجات

التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا الواقع والحلول)، تهدف الدراسة إلى معرفة الفرص المتاحة والتهديدات التي تواجه التعليم العالي في البلاد، كذلك ضرورة التعرف على الطرق التي تمكننا من إصلاح منظومة التعليم العالي، كما تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع، ومن نتائج الدراسة غياب البنية التعليمية المتطورة وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في هذا الشأن، إضافةً إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص ليولد فرص عمل وينشط عملية قيام المشروعات وغيرها.

– وكان للمؤتمر الدولي الذي قامت به جامعة مصراتة 2022، بعنوان: (مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل رهانات الحاضر وآفاق المستقبل) دور كبير في الكشف عن مشاكل التعليم العالي في البلاد، والوضع الحقيقي الذي تبدو عليه المخرجات العلمية، وواقع العملية التعليمية، ومهارات الخريجين وعلاقته بمدى تحقيق التنمية في البلاد، والاستفادة من التجارب الإقليمية، واستشراق آفاق المستقبل، وتحليل تشريعات التعليم المتعلقة بسوق العمل.

ومن بين الأوراق العلمية التي شملها المؤتمر ما قدّمه كل من: (**عبد السلام، وبن إسماعيل، 2022**) (**الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل**)، وتهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتفعيل العلاقة التبادلية بين الجامعات الليبية وسوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية، واستخدم المنهج الوصفي، ومن نتائج الدراسة وجود علاقة متوسطة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة ومهارات الخريجين وملاءمتها لسوق العمل، وعدم وجود علاقة بين واقع البرامج الأكاديمية في الجامعة والشراكة بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي، وتوصي الدراسة بضرورة التواصل بين الكليات وسوق العمل بورش عمل وتفعيل النواحي الميدانية والتدريبية وتطوير المناهج.

– دراسة (خلف الله، وآخرون، 2022) (مدى إسهام جودة مخرجات التعليم العالي في تحقيق متطلبات سوق العمل في ليبيا)، وركّزت أيضًا على ضرورة توافر المهارات لدى الخريج لتعزيز الشعور الإيجابي لديه عند دخوله ميادين العمل، وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى إسهام جودة مخرجات التعليم في تحقيق متطلبات سوق العمل، وتمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصّلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين جودة المخرجات وتحقيق المتطلبات، وتوصي الدراسة بربط الجامعة بالقطاع الإنتاجي، وتطوير المناهج الهندسية بما يتلاءم مع متطلبات العصر.

أمّا ما يخص هشاشة العملية التعليمية وسياساتها في الحصول على مخرجات تخدم أسواق العمل بشكل أكثر كفاءة فقد بينتها دراسة (بو رقيبة، وآخرون، 2022) (تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي) في المدة من 2011–2020، وتهدف الدراسة إلى تقييم السياسة العامة للتعليم العالي بناء على مخرجاتها، واعتمدت الدراسة في الطرح المنهج الوصفي التحليلي، ومن نتائجها: ضعف وهشاشة السياسة العامة في الحصول على مخرجات تناسب سوق العمل الليبي، وأوصت بضرورة تحقيق التوافق بين مهارات الخريجين والمهارات المطلوبة في سوق العمل، وكذلك الاهتمام من قِبل الحكومة وصناع القرار ووضع الاستراتيجيات التي تستهدف تطوير التعليم.

وتكمن الاستفادة من الدراسات السابقة في زيادة المعرفة والاطلاع على دراسات الباحثين حول موضوع الدراسة وكيفية تناولهم للموضوع والطرق والمناهج المستخدمة.

المبحث الثاني: التعليم العالي والسياحي في ليبيا.

أهمية التعليم السياحي: تزايد الاهتمام المحلى والدولي بالتعليم السياحي؛ وذلك لتوفير كوادر فاعلة وذات كفاءة لتلبية احتياجات سوق العمل السياحي سواء العام أو الخاص، كما تتسابق الدول السياحية على مواكبة الجديد في مجال برامج التدريب؛ لتكون تلك الكوادر أكثر جودة وظيفية في هذا المجال (السياحة) الذي يتسم بالحداثة والتطور السريع، ونحن في البلاد عامة وفي منطقة الدراسة تحديدًا (سوسة) لسنا بمنأى من ذلك على الرغم من الإمكانيات المحدودة، وأنْ يكرس الاهتمام بالعناصر البشرية (الخريجين) فذلك للأهمية القصوى التي تلعبها في نجاح أي مؤسسة، لا سيما في القطاع السياحي الذي يتطلب حزمة من المهارات كحسن الاستماع، والاستجابة السريعة، وتعدد اللغات، والتواصل، والشعور الإيجابي، ومواكبة التكنولوجيا، وغيرها والتي سوف نطرحها لاحقًا بشيء من التفصيل.

وفي بلادنا نعول على تطوير المنظومة التعليمية للعلوم والدراسات السياحية للنهوض بالقطاع السياحي، إذ يمكن أنْ يقود البلاد إلى تنمية حقيقية، ولكن في ظل غياب المخرجات الجيدة للتعليم العالي في البلاد، كما تبيّن الدراسات السابقة محليًا أنّه يتم الاستعانة بالعمالة الأجنبية لا سيما في القطاع الخاص، وما لذاك من تداعيات وآثار على التنمية وتفشى للبطالة بين الشباب الليبي.

حيث تشير إحدى الدراسات إلى أنّ نسبة البطالة بين الشباب الليبي

تُشكّل حوالي (48.7%)، وهو مؤشر يثير القلق لارتفاع هذه المعدلات مع عدم وجود استراتيجية واضحة لتوظيف هذه المؤهلات العلمية من مختلف التخصصات، كما تقول إحدى التقارير الواردة بعدم وجود تطابق بين المؤهلات العلمية في الجامعات الليبية مع المهارات المطلوبة في سوق العمل، مع قلة مساهمة القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام على حوالى (70%) من العاملين في البلاد، وهنا تظهر مؤشرات تقول إنّ القطاع العام لن يستطيع في الأعوام القادمة استيعاب كل هذه الأعداد من الخريجين، إضافةً إلى إشكاليات تعود إلى إدارة البيانات والمعلومات في ليبيا فيما يخص الباحثين عن عمل منها: الأساليب اليدوية التي لا تزال سارية في إدارة البيانات، والقدرات الإدارية المحدودة، وسماحها لأرباب العمل بجلب العمالة الأجنبية بمنحها أذونات بذلك، وميلها إلى البيروقراطية، والفشل في تلبية احتياجات الباحثين عن عمل من الخريجين في مختلف القطاعات (دايف، 2015، 7-9، 11-15، 17، 23).

وتناولت الدراسة الميدانية موضوع العمالة الأجنبية في القطاع السياحي، وتمّ توضيح الأسباب المؤدية إلى ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وهي كما يأتي:

أسباب العمالة الأجنبية في القطاع السياحي	النسبة المئوية
عدم توفر متخصصين وخبرات قيادية في المجال السياحي الذي يُعدّ حديثًا نسبيًا.	%36
توفر الخبرة في العناصر الأجنبية مع سهولة السيطرة عليها.	%36
عدم الثقة في خريجي الجامعات الليبية لقلة الكفاءة والتدريب.	%21
عزوف العناصر الوطنية عن بعض الأعمال السياحية	%7

المصدر: الدراسة العملية 2023.

ويتضح من ذلك أنّ أبرز العوامل المؤدية للعمالة الأجنبية هما:

* أنّ البلاد حديثة العهد بالتنمية السياحية لذا تقل الخبرات القيادية في هذا المجال.

*يوازيه في الأهمية وجود الخبرة لدى العناصر الأجنبية، وكذلك سهولة السيطرة عليها.

ويمثّلان ما نسبته 72% من جملة العوامل المؤدية لوجود للعمالة الأجنبية، ويليهما في الأهمية عامل عدم الثقة في خريجي الجامعات الليبية في المجال السياحي بنسبة 21%؛ وذلك لقلة التدريب ونقص في المهارات لا سيما التمكّن من اللغات الأجنبية، والابتكار، والتفاعل، والاتصال، وغيرها، والتي سوف نتناولها لاحقًا بشيء من التفصيل.

وإذا ما لاحظنا التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص التنافسية السياحية بما فيها الموارد البشرية فإنّ ليبيا تأتي في المرتبة 115 من بين 133 دولة بمعدل (2.4) نقطة عن عام 2011م الخاص بالسياحة والسفر (وزارة السياحة الليبية، 2013).

وكما ورد في إحدى الدراسات حول السياحة في ليبيا أنّ القطاع السياحي يعاني صعوبات داخلية منها قلة مؤسسات التعليم السياحي سواء المعاهد أو الكليات المتخصصة، وقلة كفاءة المديرين داخل المؤسسات، يضاف لذلك صعوبات خارجية تتعلق بالتمويل وقلة دور القطاع الخاص (العالم، 2019، 18)، وبالتالي قلة الكوادر وضعف أداء المرشدين والإعلاميين سواءً في السابق أو في الوقت الحالي (القزيري، 2004، 42، 95)، واحتكام التوظيف في أحيان كثيرة إلى ما يطلق عليه التزكية وهو ما يعيق ذوى الاختصاص من أنْ تسدي لهم مهامًا في مجالهم (تنتوش وآخرون، 2018، 68).

وحسب ما تمّ استنتاجه من الدراسة الميدانية بخصوص وضع التعليم السياحي في كلية السياحة والآثار مقارنة مع باقي الأقسام السياحية في الكليات المناظرة في البلاد وذلك من وجهة نظر الهيئة التدريسية اتضح أنّه موازٍ لها بنسبة (83%).

وبخصوص مدى الإقبال على دراسة هذا التخصص في عموم في البلاد فإنّه ومن نتائج الدراسة للهيئة يتضح قلة الإقبال على التعليم السياحي بنسبة (78%) مقابل (22%) يقولون بوجود إقبال على دراسة العلوم السياحية، ولتكون الصورة أكثر وضوحًا تمّ طرح تساؤل حول أسباب توجه الطلاب لهذا التخصص، وحسب الدراسة الميدانية للخريجين اتضح الآتي:

سبب التوجه للتعليم السياحي	النسبة المئوية
قرب المكان.	%53
رغبة الطالب.	%30
الحصول على وظيفة في القطاع السياحي.	%11
رغبة الأهل.	%3
ترقية في مجال العمل الحالي	%3

يتضح أنّ قرب المكان هو العامل أو السبب الأبرز؛ وذلك لعله يرجع إلى بعد المسافة بين المدينة وأقرب جامعة أو كلية، وأمور تعود إلى ظروف النقل والمواصلات وذلك للخريجين عامة، وعند الإناث من عينة الدراسة على نحو خاص؛ حيث يُشكّل هذا العامل (قرب المكان) ما نسبته (57%) من جملة إجابات الإناث من عينة الدراسة.

وتظهر في الأوساط السياحية مناداة لشراكة القطاع الخاص مع المؤسسات العلمية في بعض الأمور المتعلقة بافتتاح أقسام وتخصصات تناسب سوق العمل، أو استحداث مناهج لمواكبة الجديد في المجال السياحي الذي يتسم بالحداثة والتجديد، وتمّ طرح تساؤل على أعضاء

الهيئة التدريسية حول هذا الشأن حيث توصّلت الدراسة إلى تأييد مطلق لفكرة شراكة القطاع الخاص في الأمور سابقة الذكر بنسبة (100%)، ولا يخفى دور القطاع الخاص إذا ما تمّ تفعيله بالشكل المطلوب في اجتذاب الباحثين عن العمل والخريجين من الأقسام والكليات السياحية مع ضمان حقوق العاملين في القطاع الخاص(الجيباني، 2012).

وفي الصدد ذاته–دور القطاع الخاص– يرى الخريجون أنّ القطاع الخاص أفضل من القطاع العام في المجال السياحي بنسبة (58%) في حين (42%) منهم يرون أنّ القطاع العام أفضل وظيفيًا، وفي السياق ذاته جاء سبب تفضيلهم للقطاع الخاص لأنّه أفضل ماديًا بنسبة (68%) وهذا يعكس أثر الظروف الاقتصادية والمعيشية التي يمر بها الشباب الليبي، في حين يرى (32%) منهم أنّ سبب التفضيل يعود إلى كونه أفضل مهنيًا ووظيفيًا.

وحسب ما أظهرت نتائج الدراسة الميدانية للخرجين فإنّ حوالي (92%) ممن تحصلوا على وظائف تمّ توظيفهم في القطاع العام، ولم يشارك القطاع الخاص في التوظيف إلّا بنسبة (8%) فقط.

دور البرامج التدريبية والدراسات التطبيقية: التدريب السياحي ما هو إلّا سلسلة إجراءات وعمليات متعاقبة معتمدة على خطة مدروسة لإكساب العاملين تجربة وخبرة، وهي من أكثر الاستراتيجيات المطورة للموارد البشرية السياحية (عبد كاظم، 2014، 121).

والتدريب العملي لا يقل أهمية عن الدراسات النظرية ويجب إدماجه في العملية التعليمية ليتسنى تطبيق ما تمّ تدريسه، ويُعدّ عاملًا محوريًا في اكتساب المهارات في التواصل، والتفاعل، والتعلّم من الأخطاء، ومعرفة تفاصيل العمل قبل الانخراط به، والتحديد الصحيح للاهتمامات، والتدريب العملي له جوانب قوة وجوانب ضعف؛ فجوانب القوة تكمن في تمكين المتدرب من العمل بشكل أكثر حرفية، ومواطن الضعف تتمثّل في أنّ بعض برامج التدريب لا تتماشى مع المقاييس العلمية لنقص أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في مجال السياحة الحديثة، وقلة ميزانيات الجامعات، ونقص اتقان اللغات الأجنبية، والكتب إلى تتناول الجوانب التطبيقية، وإشكاليات أخرى تضاف منها: ترك الأمور لغير المتخصصين، وارتفاع أسعار برامج التدريب، وغيرها والتي لا يتسع المجال لذكرها جميعًا (درويش، 2018).

وفي ظل المتغيرات الكيفية التي طرأت على القطاع السياحي عالميًا والتسابق على أفضلية الخدمات كان من الملح تطوير استراتيجيات التدريب والتعليم السياحي بإنشاء عديد المراكز التدريبية؛ للنهوض بالأوضاع المتدنية والمتردية في أغلب الدول العربية (حنفي، 2014، 178-179).

وأغلب العاملين في القطاع في ليبيا هم بحاجة إلى التدريب والتطوير في مجال الفندقة والسياحة، وكذلك رفع مستوى المهارات اللغوية الأجنبية؛ فالبلاد لا تعاني فقط قلة وجود البرامج التدريبية في السياحة فحسب وإنّما تواجه تحديات جمة في المجال الأمني والاستقرار، والخدمات الإلكترونية وغيرها، والتحدي الحقيقي أمام تطوير قطاع السياحة يكمن في تأهيل موظفي القطاع وإعادة النظر في التشريعات والإجراءات الإدارية والخدمات وخلق حوافز وظيفية لتطوير جودة الأداء (الحاسي، 2020، 44، 67).

أمّا ما يخص مدينة سوسة فإنّه على الرغم من امتلاكها مقومات جذب سياحية هائلة إلّا أنّها تعاني غياب البرامج التدريبية للعاملين في مؤسساتها (جاد الرب، 2009، 678-679).

وتبيّن من الدراسة النقص الحاد في وجود البرامج التدريبية وندرة المشاركة فيها سواء أثناء الدراسة أو بعد التخرج، وكذلك بعد دخول مجال العمل:

المشاركة في البرامج التدريبية	النسبة المئوية
لم أشارك أبدًا.	%73
شاركت أثناء الدراسة.	%15
شاركت بعد التخرج.	%6
شاركت أثناء العمل.	%6

المصدر: من الدراسة الميدانية للخريجين 2023.

ومعدل (73%) من عينة الدراسة لم تشارك في أي نواحي تطبيقية عملية يُعدّ أمرًا يحتاج إلى الوقوف على الأسباب الكامنة ورائه، وتمّ طرح الموضوع على الهيئة التدريسية حول عدم وجود برامج تدريبية متزامنة أو متتابعة مع العملية التدريسية وكانت الأسباب كالآتي:

قلة وجود الإمكانيات سواء من الوزارة أو الجامعة، وقلة الموارد والتمويل والتخطيط الجيد بنسبة (69.2%) من جملة أسباب في حين نذكر أسباب أخرى منها:

- قلة الطلب من قِبل أعضاء هيئة التدريس بنسبة (7.7%).
- قلة الإقبال من قِبل الطلاب على الأمور التطبيقية أو العملية بنسبة (7.7%).
- قلة كفاءة أعضاء هيئة التدريس بنسبة (7.7%).
- عدم وجود خطة تدريسية متكاملة للمناهج بنسبة (7.7%).

أمّا بخصوص مدى قدرة أعضاء الهيئة التدريسية على القيام بالبرامج التطبيقية ضمن المقررات الدراسية فإنّ حوالي (83%) لديهم القدرة

على إدخال الجوانب التطبيقية في حين (17%) منهم يرون أنّ المقررات لا تحتاج جوانب تطبيقية. هنا يأتي دور الجهات المعنية بتوفير الإمكانيات اللازمة لتطور العملية التعليمية بما في ذلك إدخال البرامج التدريبية لطلبة الجامعات، كما أنّ تطوير المهارات ليست حكرًا على الطلاب حيث يفترض وجود برامج تدريبية وتربوية لتطوير كفاءة أعضاء هيئة التدريس حيث يقول حوالي (58%) من أعضاء هيئة التدريس أنّهم لم تقام لهم برامج للتطوير من كفاءتهم سواءً من الجامعة أو الوزارة، في حين (25%) منهم ليس لديهم دراية بها إنْ وجدت، و(17%) منهم يرون أنّ الجامعة تقدّم مثل هذه الدورات التطويرية.

متطلبات سوق العمل والتحديات التي تواجه الخريجين:

مفهوم سوق العمل: هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه؛ أي مجال بيع الخدمات وشرائها وتسعيرها، وتتحكم فيه شرائح مختلفة تؤثر في قراراته وأسعاره منها الأيدي العاملة مختلفة المهارات والتخصصات (خلف الله وآخرون، 2022، 453).وفي أسواق العمل هناك فرص تكون مشغولة بشكل فعلي وفرص تبقى غير مشغولة؛ لفجوة المؤهلات السياحية الفنية وهذا ما يستدعى الاستعانة بالعمالة الأجنبية (القزيري، 2004، 93-95).

وتتداخل عوامل أخرى وتؤثر على سوق العمل كالموسمية، وتسرب الأيدي العاملة إلى مهن أخرى كما في المملكة المتحدة، وفرنسا، أو بسبب تطبيق لوائح الأجور كما في مصر، ونلاحظ مساعي وزارة السياحة في ليبيا لمعرفة احتياجات سوق العمل وأولوياته، وتحليل أوضاعه الحالية، والتركيز على تنمية القوى العاملة، والاهتمام بالخريجين ونسب تشغيلهم في المرافق السياحية، واستئناف المشاريع السياحية المتوقفة، وحلحلة بعض الإشكاليات بمشاركه القطاع العام والخاص، وإنشاء مجلس وطني للتدريب السياحي والفندقي، ووضع البرامج التدريبية بالتعاون مع مراكز التدريب الدولي، ودعم التعليم السياحي في البلاد (وزارة السياحة الليبية، 2013).

وبذلك يمكن أنْ تتم حلحلة مشاكل أسواق العمل في البلاد، حيث تشير إحدى التقارير إلى أنّ أسواق العمل تعاني إشكاليات منها: محدودية دور القطاع الخاص، وعدم تطابق المهارات مع التوظيف، وارتفاع بطالة الخريجين، وضعف الصلات بين نظام التعليم والتدريب وسوق العمل بها، كما تظهر بوضوح الحاجة الملحة إلى برامج ريادة الأعمال في وقت مبكر وتضمين ذلك في المناهج. (دايف، 2015، 13، 27)

ومن الدراسة الميدانية أثرنا تساؤلًا حول إمكانية عملية التنسيق في مجال الأبحاث العلمية (بحوث التخرج) أي الربط بينها وبين متطلبات سوق العمل في مدينة سوسة فكانت النتيجة (0%) أي لا يوجد ربط مطلقًا.

كما أنّ سوق العمل في القطاع الخاص يعتمد على العمالة الأجنبية لنقص مهارات الخريجين، وإذا ما تمّ تطوير المنظومة التعليمية ومخرجاتها لربما يفتح المجال للخريجين والكوادر الوطنية للعمل في القطاع الخاص، وتخفيف العبء على القطاع العام، وربما يحقق تطوير للمنظومة التعليمية وذلك بعدة طرق منها الاستعانة بالخبراء من الجامعات العالمية، أو إقامة تؤامة مع دول الجوار أو الدول الإقليمية كالشرق الأوسط، وشمال إفريقيا ليقود إلى نتائج مرجوة تزود أسواقنا المحلية بالعمالة الماهرة (الحاسي، 2020، 57، 65)، وعند طرح موضوع التوأمة وفكرة توحيد المناهج مع الدول سابقة الذكر تمّ تأييد الفكرة بنسب (100%) من قِبل أعضاء الهيئة التدريسية.

المهارات المطلوبة في سوق العمل السياحي: هناك دراسات عدة تشير إلى أنّ التعليم التقليدي لا يُعِد الخريجين إلى أسواق العمل بالشكل الصحيح أو كما يجب أنْ يكون؛ وذلك لقصور المهارات، وأشارت إلى ذلك دراسة (Hennemanr, liefner 2010) حول معرفه العلاقة بين التعليم الجامعي لقسم الجغرافيا ومتطلبات سوق العمل، ووصلت إلى نتيجة مفادها قلة المهارات التي تعيق الخريج عن أداء أول وظيفة له (هليل، والجراح، 2018، 103).

وتتعدد المهارات المطلوبة في الأسواق السياحية –والتي لا يمكن سردها جميعًا ولا يتسع المجال للحديث عنها– ولكن على سبيل المثال تطلب عديد المهارات كالابتكار، والتواصل، والتفاوض، والقيادة، والمهارات اللغوية، والحاسب الآلي وغيرها والتي نجدها في أحيان كثيرة تنقص أغلب الباحثين عن عمل، ومن الدراسة الميدانية للخريجين ولأعضاء الهيئة التدريسية تمّ التوصّل إلى أهم المهارات التي يمتلكها أغلب الخريجين، وأكثر المهارات التي تنقصهم كما يأتي:

المهارات الموجودة لدى الخريجين	%	المهارات غير الموجودة لدى الخريجين	%
الرغبة في العمل الميداني والتعامل مع السواح، والإرشاد، والدلالة السياحية	27	اللغة	35
الرغبة في الدراسة والبحث العلمي	20	الطموح، والثقة بالنفس، والمهارة، والمعرفة، والمشاركة، والثقافة، واللباقة.	25
الرغبة في العمل على تخطيط البرامج، واختيار المشاريع، والتسويق، والإدارة.	13	الحاسب الآلي والتكنولوجيا الحديثة.	10
من يقول إنّهم لم يتمكنوا من اكتساب أي مهارات	40	إعداد البحوث ومهارات البحث العلمي.	10
		وإعداد الرسائل الإعلامية، ومهارات الترويج، والتسويق المطلوبة في العمل.	10
		الاتصال.	5
		القيادة.	5

المصدر: من الدراسة الميدانية للهيئة التدريسية 2023.

وعند البحث حول أسباب قلة المهارات لدى الخريجين ظهرت مجموعة من الأسباب يأتي في مقدمتها تقصير الطلاب في الحصول على المهارات اللازمة بنسبة (42%)، يليه قلة الجوانب التطبيقية في الدراسة بنسبة (26%)، من ثمّ تطور متطلبات سوق العمل في السياحة مع مرور الزمن بنسبة (21%)، وأخيرًا المناهج غير المحدثة بنسبة (11%).

وعند طرح تساؤل حول مدى قدرة الخريجين على العمل في المجالات السياحية المختلفة كالمتاحف، وشركات السفر، وأماكن الضيافة وغيرها قال (76%) منهم إنّهم قادرون على العمل بشكل جيد، في حين أنّ (24%) منهم يجدون صعوبة في العمل بشكل جيد.

واقع مخرجات التعليم السياحي في كلية السياحة والآثار ومتطلبات سوق العمل: يُعدّ قسم الدراسات السياحية إحدى الأقسام بكلية السياحة والآثار–سوسة، حيث تمّ افتتاح هذه الكلية في عام 2010، وهي إحدى الكليات التابعة لجامعة عمر المختار، وهي أول كلية في ليبيا لهذا الفرع من العلوم، لتكون الرائدة في هذا المجال، ولتكون نبراسًا لهذا الفرع من العلوم، والتي قدّمت على مدى سنوات ولاتزال تقدّم العديد من الكوادر المهمة لخدمة القطاع السياحي في مدينة سوسة التي لها دور كبير في الجذب السياحي في البلاد، وتكون بذلك كلية السياحة والآثار إحدى الروافد التي تغذي السوق المحلي بالعناصر الفاعلة سواءً من قسم الدراسات السياحية أو من باقي التخصصات التي تعنى بالآثار، وتأتي الدراسة هنا لتقف على واقع العملية التعليمية والإشكاليات التي تواجه تقديم مخرجات فاعلة، وتقف عثرة في سبل تطوير مستوى الخريجين وتمكنهم من اكتساب المهارات المطلوبة.

وبلغ عدد الخريجين من قسم الدراسات السياحية منذ إنشائه عام 2010 إلى العام 2023 حوالي 125 خريجًا شملت الدراسة حوالي 26% منهم.

وتوصّلت الدراسة إلى عديد النتائج، وبذلك نجيب على تساؤلات الدراسة:

- بلغ عدد الذكور في عينة الدراسة حوالي (42 %).
- في حين بلغ عدد الإناث (58 %).
- في حين أنّ حوالي (82 %) من عينة الدراسة هم من مدينة سوسة و(12 %) من مدينة شحات و (6 %) من منطقة لبرق.

المستوى العام للمخرجات:

كان المستوى العام للمخرجات متوسطًا بنسبة (92 %)، في حين هناك من كان تقييمه للمخرجات بأنّها ضعيفة بحوالي (8 %) فقط، أمّا تطورها زمنيًا فإنّه من النتائج يظهر تطور مستوى المخرجات؛ أي أنّ المخرجات الحالية أفضل من السابقة بنسبة (42 %)، ومنهم من يقول إنّ السابقة أفضل من الحالية بنسبة (33 %)، أمّا من ليست لديهم المقدرة الكافية على قياس ذلك التطور فيُشكّلون (25 %)، وذلك حسب رأي الهيئة التدريسية.

مقدرة الخريجين على تلبية احتياجات سوق العمل:

من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فإنّ حوالي (50 %) منهم يرون أنّ لدى الخريجين القدرة على التعامل سوق العمل، وحوالي (17 %) يقولون إنّهم ليس لديهم المعرفة الكافية، في حين أنّ من لم يستطيع الحكم على قدرة الخريجين على التعامل بالشكل المطلوب في أسواق العمل حوالي (33%).

الطرق المتبعة في التعليم السياحي:

- تمّ الاعتماد على الطرق النظرية بنسبة (50%).
- والطرق التطبيقية بنسبة (8%).
- والطرق النظرية والتطبيقية معًا بنسبة (42%).

ونلاحظ وجود الجوانب التطبيقية في التعليم السياحي في بعض المقررات الدراسية، كما يجب أنْ نذكر أنّ بعض الأمور تتحكم في قلة الجوانب التطبيقية وكما يراها أعضاء هيئة التدريس فإنّ قلة الإمكانيات تأتي في مقدمتها بنسبة (59%)، تليها الصعوبات لدى أعضاء هيئة التدريس بنسبة (17.5%)، وبنفس النسبة والمعدل تأتي قلة رغبة الطلاب في الجوانب التطبيقية وقلة التزامهم بها وهي (17.5%)، مع الإشارة إلى أنّ هناك مقررات دراسية لا تتطلب نواحي تطبيقية بنسبة (6%).

ومن وجهة نظر الخريجين حول مرحلة دراستهم الجامعية، وهل هي كافية لفهم متطلبات سوق العمل؟ فقد قال (64%) منهم إنّ ما تلقوه في المرحلة الجامعية لم يكن كافيًا، و(36%)، يرون أنّهم تلقوا تعليم مناسب للوظيفة المستقبلية.

نسبه توظيف الخريجين:

نسبة (73%) من الخريجين تحصلوا على وظائف بشكل عام، في حين (27%) لم يتم توظيفهم، وتبلغ نسبة التوظيف في المجال السياحي حوالي (33%) ممن تمّ توظيفهم في حين أنّ (67%) يعملون خارج القطاع السياحي، وكانت عمومًا جهة العمل لعينة الدراسة كما يأتي:

جهة العمل	النسبة من إجمالي التوظيف
الصحة.	% 21
معيد/ة في القسم.	% 21
وزارة الداخلية والجيش.	% 17
وزارة الخارجية والتعاون الدولي.	% 13
القطاع الخاص للتعليم.	% 8
الثروة البحرية والحيوانية والزراعة.	% 8
كلية السياحة والآثار، وزارة السياحة.	% 8
المطارات.	% 4

المصدر: الدراسة الميدانية للخريجين 2023.

واستحوذت مدينة سوسة على أعلى معدل في استيعاب الخريجين حيث إنّ (58 %) منهم تحصلوا على وظائف داخل مدينة سوسة، في حين (33 %) منهم توظفون في مدينة شحات، و(8 %) في البيضاء، ويرى (61 %) من الخريجين أنّ مدينة سوسة بإمكانها استيعاب كافة الخريجين من قسم الدراسات السياحية.

وأمّا عن الصعوبات التي واجهتهم خلال التوظيف في المجال السياحي فهي كما يأتي:

- عدم وضوح الصورة السياحية في البلاد، وقلة الاستثمارات والإمكانيات، وإهمال الدولة للقطاع السياحي (50%).
- تأخر الرواتب وصعوبة المواصلات (25%).
- نقص مهاراتهم في الأمور العملية وإعداد البحوث (12.5%).
- تعثر استكمال الدراسات العليا (12.5%).
- ومن ضمن الصعوبات التي تواجه الشباب عمومًا في التوظيف أحيانًا مستوى الدخل الذي يتقاضاه الخريج في بداية التوظيف؛ فعند البحث عن رأي الخريجين الذين تمكّنوا من الحصول على وظائف حول مستوى الدخل وُجد أنّ المستوى متوسط وذلك بنسبة (67%)، في حين هناك من يرى أنّ الدخل ضعيف (21%)، وهناك صعوبة لدى البعض في العمل لفترات زمنية دون الحصول على مقابل مادي وذلك بنسبة (12%) منهم.

المقترحات والتوصيات:

ختامًا تأتي الدراسة بمقترحات وضعها أعضاء الهيئة التدريسية، ومقترحات أدلى بها الخريجون، ومقترحات للباحثة.

أولًا: مقترحات أعضاء الهيئة التدريسية بالقسم: كانت هناك حزمة من المقترحات التي من شأنها الرفع من كفاءة وجودة المخرجات وتطوير أداء الخريجين في سوق العمل لاحقًا سواء في منطقة الدراسة (سوسة) أو ما يحيط بها، ومن أبرز هذه المقترحات ما يأتي:

1. زيادة الجوانب التطبيقية والعمل الميداني وربط الدراسات النظرية بجزء تطبيقي على غرار بعض التخصصات العلمية الأخرى في هذا المجال بنسبة (33 %) من جملة الاقتراحات.
2. إنشاء مراكز تدريب وإرشاد للطلبة لزيادة المهارات كالمخاطبة، والاتصال السياحي، والتعامل مع السُياح، وإقامة المشاريع الصغيرة، وتثقيف الطلبة، وتحقيق التنمية، ورفع الكفاءة لديهم بنسبة (24%).
3. تطوير المناهج والاهتمام بالبحوث، وزيادة فترة الدراسة في العام الجامعي (19%).
4. استحداث تخصصات تناسب سوق العمل وتخدم المدنية بالأيدي العاملة الماهرة بنسبة (14%).
5. توأمة المناهج بين الكليات في الداخل والخارج يتناسب مع البيئة المحلية بنسبة (5%).
6. استكمال الدراسات العليا بالكلية والقسم بنسبة (5%).

ثانيًا: مقترحات الخريجون: كانت مقترحاتهم حول جانبين:

الجانب الأول: حول تطوير التعليم السياحي في عموم البلاد، وفي كلية السياحة والآثار تحديدًا كما يأتي:

1. التطور في مجال التدريب والجوانب الميدانية، والوسائل الحديثة، وجوانب إقامة المؤتمرات والندوات، وزيارة المركز السياحية؛ لتعزيز جوانب المحافظة على الإرث الحضاري للمدينة بنسبة (40%) من جملة الاقتراحات.
2. تطوير المناهج، واختيار الأكثر كفاءة لقيادة العملية التعليمية، ومحاربة الظواهر السلبية في الدراسة بنسبة (24%).
3. التوعية بأهمية السياحة لمدينة سوسة سواءً للسكان المحليين أو للطلاب، والتركيز على إدخال موضوعات التربية السياحية للمناهج لمرحلة ما قبل الجامعة بنسبة (24%).
4. زيادة عدد التخصصات في الكلية عامةً وقسم الدراسات السياحية خاصةً بنسبة (12%).

الجانب الثاني: حول عملية التوظيف:

1. توظيف الخريجين في مجال اختصاصهم لخدمة صناعة السياحة في منطقة الدراسة (سوسة) بنسبة (40%) من جملة الاقتراحات الخاصة بالتوظيف.
2. إعادة هيكلة القطاع السياحي بنسبة (25%).
3. العمل على تطوير مهارات الطلبة قبل التخرج ليواكبوا تطورات أسواق العمل والحث على البرامج التدريبية بنسبة (15%).
4. تخصيص الميزانيات المناسبة لوزارة السياحة والعاملين بها وما يتبعها، وتطوير الاستثمارات في المجال السياحي (10%).

5. فتح المجال لدراسات العليا بالكلية والقسم بنسبة (5%).
6. استحداث تخصصات وشعب دراسية جديدة ضمن الدراسات السياحية في الكلية بنسبة (5%).

وختامًا وفي محاولة لمعرفة ما يطمح له الخريجون والذين يُشكّلون القوى البشرية والموارد البشرية التي تخدم القطاع السياحي الذي نعول عليه في عملية إحداث تنمية حقيقية في البلاد ثم طرح تساؤل حول أهم ما يطمح له كل طالب يدرس التعليم السياحي، وكانت إجابتهم كالآتي:

1. تمكنهم من العمل في المجال السياحي بنسبة (53%).
2. استكمال الدراسات العليا داخليًا وخارجيًا في هذا التخصص بنسبة (47%).

ثالثًا: مقترح الباحثة: يتوجب تطوير العملية التعليمية لعدة اعتبارات منها: أنّ التعليم السياحي يرتبط باحتياجات سوق العمل السياحي الذي يمتاز بالتطور المستمر، وكذلك لاعتبار أنّ أغلب المخرجات العلمية في البلاد مؤهلة تأهيلًا علميًا وليس تدريبيًا فإنّ الاقتراح يقضي بعدة خطوات:

1. تكثيف الجوانب التطبيقية ضمن المناهج، وإضافة مقررات دراسية تتعلق باكتساب المهارات المطلوبة في سوق العمل السياحي وبشكل تدريبي.
2. إقامة برامج تدريبية تخص الجامعة أو الكلية على غرار الجامعات الأخرى، وتكون هذه البرامج إلزامية يخضع لها الطالب في الفترة الدراسية، والاشتراك في ورش عمل تجمع بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمتخصصين في أسواق العمل السياحية والقائمين عليه؛ وذلك لتقليص الفجوة بين ما يتم تدريسه وما هو مطلوب في مجال الأعمال.
3. الاطلاع على تجارب التدريب في الجامعات المناظرة سواءً عربية أو إقليمية وتحويرها بما يتناسب مع إمكانيات جامعاتنا المحلية، ومن ثَمّ تطبيقها لتكون مخرجاتنا سواءً من كلية السياحة والآثار أو غيرها في عموم البلاد أكثر حرفية ومهارة، وتمكّنهم من الجوانب التي تحول دون تمكنهم من اكتساب المهارات.

التوصيات:

1. التركيز على تحسين المهارات المكتسبة من العملية التعليمية لا سيما المهارات اللغوية، والابتكار، والاتصال، والتحلي بروح الفريق وغيرها.
2. ربط التخصصات قيد الإنشاء في الكلية بمتطلبات السوق المحلي السياحي.
3. ضرورة وجود خطوات جادة في مجال التدريب، وتكثيف الجوانب التطبيقية بالتزامن مع الدراسة الأكاديمية.
4. حث وزارة السياحة على ضرورة التحول الرقمي في مجال التعليم السياحي، والعمل على إيجاد هيئات لحصر الخريجين وتوظيفهم حسب تخصصاتهم.
5. ضرورة توفير الدعم الكامل للكليات والأقسام السياحية في البلاد وتزويدها بما يلزم من الإمكانيات؛ لتكون العملية التعليمية مجدية من الناحية الكمية والكيفية المطلوبة.
6. العمل على إقامة دورات تدريبية وتثقيفية وتربوية في الكليات السياحية لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على الجديد في مجال التخصص ومعرف الطرق العلمية المستحدثة؛ لتمكن عضو هيئة التدريس من تغطية النواحي النظرية والتطبيقية بشكل أكثر كفاءة.

المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب:

– جاد الرب، حسام الدين، (2009)، جغرافية السياحة في إقليم الجبل الأخضر في ليبيا، كلية الآداب، جامعة عمر المختار–البيضاء.

– حنفي، لمياء، (2014)، مقدمة عن شركات ووكالات السفر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر– الإسكندرية.

ثانيًا: الدوريات:

– الأزرق، نعيمة بشير، (2018)، واقع التعليم السياحي (دراسة على قسم الدراسات السياحية، كلية الآداب، جامعة طرابلس)، مقال. https://uot.edu.ly.

– امعيزيق، حاتم إبراهيم، وجيد الله، أحمد علي عبد الكريم، (2019)، جودة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا–دراسة حالة–، جامعة النجم الساطع، المؤتمر الثاني للعلوم الهندسية والتقنية–صبراتة.

– بو رقيبة، عمر ارحومة، وأبورزيزة، فتحي بلعيد، وديهوم، علي مُحَمَّد، (2022)، تقييم السياسة العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى إيفائها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011–2020، المؤتمر الدولي–مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل رهانات الحاضر وآفاق المستقبل–جامعة مصراتة، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال– مصراتة.

– تنتوش، مُحَمَّد، حميدان، ريما إبراهيم، (2018)، الشباب وسوق العمل الليبي، مؤتمر دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، جامعة مصراتة.

– الحاسي، عبد الله حامد، (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا الواقع والتحديات والافاق– الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، الأمم المتحدة، الإسكوا التنفيذ qiz بالشراكة مع الإسكوا والتعاون الألماني، بيروت–لبنان.

– خلف الله، الهادي رحومه خليفه، ومنصور، فتحي أبو القاسم سالم، وعبد الصادق، مصطفى الغضبان، (2022)، مدى إسهام جودة مخرجات التعليم

العالي في تحقيق متطلبات سوق العمل في ليبيا–دراسة ميدانية على كلية الهندسة، المؤتمر الدولي–مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل رهانات الحاضر وآفاق المستقبل–جامعة مصراتة.

– الزهراء، بن سيرود فاطيمة، وحسان، بوزيان، (2017)، التعليم والتدريب السياحي والفندقي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصواف، جامعة ميلة، الجزائر.

– الشبة، رمضان عبد الله، وحدود، مصطفى مسعود، (2015)، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعية، جامعة الزاوية، مركز البحوث والدراسات العليا، المجلد 17، العدد (3).

– الشريف، مصطفى الهادي، (2021)، الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل بليبيا الواقع والحلول، المؤتمر الدولي–مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل رهانات الحاضر وآفاق المستقبل–، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال– مصراتة.

– العالم، عائشة عبد السلام، بن سعود، رحاب مُحَمَّد، (2019)، السياحة في ليبيا ومتطلبات تنميتها–دراسة تحليلية باستخدام نموذج بورتر للقوى الخمس مجلة جامعة بنغازي العلمية– بنغازي، مجلد 32 (1).

– عبد السلام، زهرة الشريف، وبن إسماعيل، غادة جمال، (2022)، الرؤية المستقبلية لتفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل–جامعة مصراتة أنموذجاً–، المؤتمر الدولي–مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل رهانات الحاضر وآفاق المستقبل–، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال.

– عبد اللطيف، علاء الدين أسامة (2022)، دور إدارة الجودة في رفع كفاءة الخريجين وملائمتهم لسوق العمل بمؤسسات التعليم السياحي العالي "دراسة حالة علي معهد القاهرة للسياحة والفنادق، IJTHS 'o6U، المجلد 3، العدد 2، 2022 .

– عبد كاظم، عبد الأمير، (2014)، دور التدريب في إعداد الموارد البشرية السياحية المتخصصة وتأثيره على مستوى تقديم الخدمات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، بغداد، السنة الثامنة، العدد25.

– القزيري، سعد خليل، (2004)، السياحة في ليبيا الإمكانيات والمعوقات، دار أساريا للطباعة والنشر–الزاوية.

– مُحَمَّد، منتهى أحمد، (2008)، التعليم السياحي في العراق–دراسة لعينة من طلبة قسم السياحة وإدارة الفنادق بكلية الإدارة والاقتصاد كنموذج للتعليم السياحي الجامعي–، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية–بغداد، العدد (73).

– هليل، عليا عودة، والجراح، عبد المهدي، (2019)، درجة موائمة مخرجات برامج الكليات السياحية في الجامعات الأردنية لحاجات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين وأرباب العمل، الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، المجلة التربوية الأردنية، الأردن، مجلد (4)، العدد (1)، 2019.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية، ومنصات الأخبار العالمية، والقنوات المحلية:

– الجيباني، سفر، (2012)، بطالة الشباب في ليبيا، ليبيا المستقبل: Archive.z Libya.almostaqbal.org.

– درويش، حسام، (2018)، التدريب العملي وأهميته لقـطاع السياحة والسفر، ورشة عمل: تسويق الوجهات السياحية باستخدام المحتوى بالتعاون مع هيئة السياحة–، البحرين، دبي، مسقط، ae.linkedin.com.

– الرحيمي، ميرفت، (2021)، تطوير المخرجات التعليمية لبرنامج السياحة والآثار التاريخية في التعليم العالي تلبية للوظائف والمتجددة في ضوء رؤية 2030، M.akhbarluom.com.

– السلماوي، حسين مظلوم عباس، (2012)، واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم السياحي وسوق العمل السياحي في العراق: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد قسم السياحة وادارة الفنادق، الجامعة المستنصرية، بغداد.

رابعًا: الهيئات الرسمية:

– دايف إيرمسون–مؤسسة التدريب الأوروبية–، (2015)، التحدي الذي تمثله قابلية الشباب للتوظيف في بلدان حوض المتوسط العربية–دور برامج سوق العمل النشطة، مطبوعات الاتحاد الأوربي–لكسمبورغ.

– منظمة التعاون الإسلامي، (2022)، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، سيسرك، WWW.sesirc.org.

– وزارة السياحة الليبية، (2013)، ورشة عمل التعليم السياحي تؤكد على دور القطاعين العام والخاص، قناة ليبيا الوطنية، WWW.ltv.ly.